Document: EB 2008/93/INF.8
Date: 24 April 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

التقدّم الذي أحرزه الصندوق في عام 2007 في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24–25 أبريل/نيسان 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Imogen Wiles
المستشار الإعلامي لمساعد الرئيس، دائرة الشؤون الخارجية
رقم الهاتف: 2622 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.wiles@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

التقدّم الذي أحرزه الصندوق في عام 2007 في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

أولاً ـ معلومات أساسية

1- في 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 208/62 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويوفر الاستعراض إطاراً عاماً لأنشطة التعاون الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة، كما يتيح توجيهات تفصيلية بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية، وتنمية القدرات القطرية والفعالية الإنمائية، وتحسين عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

2- تدعو الفقرة 140 من القرار الهيئاتِ الرئاسية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً. كما تطالب رؤساء المنظمات التابعة للأمم المتحدة بأن يقدموا تقارير مرحلية سنوية إلى هيئاتهم الرئاسية عن التقدم المحرز في التنفيذ.

3- كما تطلب الفقرة 112 من القرار من الهيئات الرئاسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بأن "تقيِّم ما يتحقق من تقدّم، بما في ذلك التكاليف والفوائد، في مجال تبسيط ومواءمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وأن تحلّل الآثار المحتملة لهذا التبسيط وتلك المواءمة على برمجة التنمية، وأن تقدِّم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورته الموضوعية".

ثانياً ـ عملية تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

4- يُنفَّذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات من خلال عملية على نطاق المنظومة ككل يقودها الأمين العام بالتشاور مع جميع المنظمات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتطلب الفقرة 141 من القرار، على وجه التحديد، من "*... الأمين العام أن يقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2008، بعد التشاور مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن عملية إدارية مناسبة، يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافاً ومعايير وأطراً زمنية واضحة، لتنفيذ هذا القرار تنفيذًا تاماً، على أن يحدِّد النتائج الواجب تحقيقها ... بصيغةٍ تتيح رصد هذه النتائج وتقييمها بصورة مناسبة والتدابير المشتركة بين الإدارات والوكالات التي يتعين البدء بها من أجل تنفيذ هذا القرار*".

5- ويجري العمل حالياً بغية الشروع في العملية الإدارية المذكورة أعلاه سعياً لتنفيذ القرار 208/62 تنفيذاً كاملاً. وسيتطلب تنفيذ القرار اتخاذ إجراءات من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة وركائزه الثلاث، وهي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً ـ دور الصندوق في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

ألف ـ مجلس الرؤساء التنفيذيين، اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

6- يتعلق بعض أحكام قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل مباشرةً بالمنظمات التابعة للأمم المتحدة. وتتصل هذه الأحكام بجملة أمور منها تنسيق ممارسات أعمال بناء القدرات، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم البلدان في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

7- يستعرض الصندوق الأقسام ذات الصلة من القرار المذكور، ويقيِّم المجالات التي شهدت تقدماً وتلك التي تتطلب مزيداً من العمل.

8- يساهم الصندوق بصورة كبيرة في عمليات التنسيق التي تجري ضمن سياق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبدعوة من الأمين العام، يتولى رئيس الصندوق رئاسة اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وتضطلع هذه اللجنة بدور مركزي في تنسيق قضايا السياسات على مستوى المنظومة ككل، ولا سيما القضايا العالمية. وعلى سبيل المثال، ساعدت اللجنة في وضع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وذلك من أجل مؤتمر الأطراف الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في بالي في ديسمبر/كانون الأول 2007 وهي ما زالت تضطلع بدور هام في هذه القضية البالغة الأهمية.

9- وستضطلع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تم مؤخراً إعادة هيكلتها ودمجها في مجلس الرؤساء التنفيذيين، بدور هام في تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل ذات العلاقة بالأنشطة التنفيذية والتعاون الإنمائي على المستوى القطري. ولقد استجاب الصندوق فعلاً لطلب بتسمية نقاط اتصال لكل واحدة من مجموعات العمل الخمس التي كُلِّفت بمهمة تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار، من بين أمور أخرى.

10- ويشارك ويسهم الصندوق بنشاط في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وكذلك في الموارد البشرية، والتوريد، والمالية والميزانية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة. وفي الدورة الخامسة عشرة للجنة التي عقدت مؤخراً، كُلِّف الصندوق كوكالة رائدة من أجل إجراء دراسة جدوى لإنشاء خدمات خزانة عامة كجزء من خطة عمل تنسيق ممارسات الأعمال وإصلاحها في منظومة الأمم المتحدة. كما عُيِّن الصندوق عضواً في لجنة الإشراف على برنامج تطوير الإدارة العليا على نطاق الأمم المتحدة التي أنشئت موخراً.

11- وسيسهم الصندوق، من خلال عضويته الفعالة في كل من مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة تنفيذاً يشمل نطاق المنظومة ككل.

باء ـ التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها

12- يستند التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها إلى الإقرار بأنّ الحد من الجوع والفقر الريفي يتطلب استراتيجية "ذات مسارين"، هما: (1) العمل المباشر من أجل التخفيف من وطأة الفقر فوراً لدى الفئات الأضعف؛ (2) برامج طويلة الأجل في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع. ورغم أن مهمة الصندوق تركز على المسار الثاني، يجب في معظم الأحيان معالجة المسارين معاً، كما تُعتبر الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بالغة الأهمية في هذا الصدد.

13- ويعكف الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على استعراض مختلف مجالات التعاون بينها وعلى وضع استراتيجية لتوجيه هذا التعاون على نحو أكثر انتظاماً في المستقبل. وخلال عام 2007، أجريت عملية مسح بغية رصد أنشطة التعاون التي جرت بين 1 يناير/كانون الثاني 2006 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 وتحليلها. وقد أُبلغت الهيئات الرئاسية المعنية بنتائج المسح. وفي عام 2008، بدأ العمل بصورة مشتركة على وثيقة سياسات استراتيجية واستشرافية لتوجيه التعاون في المستقبل.

14- ولقد أحرزت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها تقدماً كبيراً على صعيد تنسيق التوريد والخدمات الإدارية وإدارة الموارد البشرية.

1ـ التوريد والخدمات الإدارية

15- قامت الوكالات الثلاث بما يلي:

- إعلان مناقصات مشتركة لعمليات التوريد الرئيسية
- عقد دورات تدريبية مشتركة عن التوريد
- إعارة الموظفين من أجل تبادل الخبرات وتقديم الدعم
- التشارك في وثائق المناقصات، والمواصفات التقنية، ونتائج المناقصات، ونماذج العقود والشروط والأوضاع المتعلقة بها، وذلك بهدف اعتماد معايير مشتركة
- إدراج بنود في وثائق المناقصات لتوسيع صلاحية العطاءات لتشمل جميع الوكالات الشقيقة.

16- كما وافقت الوكالات الثلاث على إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين المؤسسات لاستعراض البرنامج العام لتنسيق ممارسات الأعمال والأنشطة الإدارية المشتركة والمصادقة عليه وتحديد أولوياته.

17- تشمل مجالات العمل المشترك في المستقبل: المبادرات المشتركة للتوريد المستدام والحدّ من أثر الكربون؛ بوليصة تأمين عالمية لمباني مقار الوكالات الثلاث؛ خطة مشتركة لتعويض الموظفين؛ دمج جميع مهام صيانة المباني، ومهام السجلات والأرشيف، ومهام التوريد، وخدمات الشحن البحري في مركز للخدمات المشتركة العامة.

2 ــ إدارة الموارد البشرية

18- قام الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بتفويض منظمة الأغذية والزراعة بإدارة عقود التأمين الطبي التي تغطي الموظفين والمتقاعدين فيهما. كما يحظى موظفو الوكالات الثلاث وإداراتها بتمثيل في اللجان المشتركة المسؤولة عن الإشراف على تقديم هذه الخدمات وتحديد السياسات ذات العلاقة بتقديمها في الوكالات المعنية.

جيم ـ أمم متحدة واحدة

19- الصندوق جزء من الإطار الاستراتيجي العام للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، كما يقدّم دعمه الكامل لهذا الإطار الذي يستجيب للأولويات والاحتياجات القطرية ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

20- وغالباً ما تجرى أنشطة التعاون والتنسيق وفقاً لمبادرة "أمم متحدة واحدة" على المستوى البرامجي. ويتحقّق التكامل وتنشأ العلاقات من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بهدف تحسين ظروف فقراء الريف وسبل معيشتهم.

21- ويشارك الصندوق في جميع المبادرات الريادية الثماني في إطار "أمم متحدة واحدة". وفي البلدان الأخرى التي اعتمدت فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية ممارسات تنسيق مماثلة، فإن الصندوق جزء من هذه الأفرقة وينضوي تحت إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي معظم البلدان التي تجري فيها مشاريع تجريبية لهذه المبادرة، فإنه يشارك بفعالية في التحليل المشترك للاحتياجات الإنمائية وفي صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومراجعته. ويقوم الصندوق، في كل من موزامبيق وباكستان ورواندا وأوروغواي وفييت نام، بدمج برامجه القطرية أو مواءمتها مع البرنامج المشترك. كما يقوم بنقل مديري البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام من روما إلى هذين البلدين، حيث سيتشاركون في المكاتب الميدانية مع منظمة الأغذية والزراعة. ويُتوقع أن يضمن ذلك المشاركة الكاملة في المشاريع التجريبية. ومن خلال هذه الأنشطة، يعمل الصندوق على تعزيز الكفاءة والفعالية والتأثير الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، بما يتمشى مع مهمته الرامية إلى تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر.

دال ـ الالتزامات بموجب إعلان باريس

22- لقد عمل الصندوق، منذ توقيع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في 2005، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الشريكة، لتنفيذ التزامات الشراكة الرامية إلى جعل المعونة أكثر فعالية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دعم الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل الذي أجري في إطار المشروع المشترك لتوجيه الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية وقام فيما بعد بالمشاركة في رعاية اجتماع المائدة المستديرة لهذا المشروع الذي عُقد في هانوي في 2007. كما وضع الصندوق ونفّذ إطاراً لإدارة النتائج على مستوى المؤسسة، والذي بات الآن يوجِّه الميزنة الاستراتيجية وإعداد التقارير.

23- وعلى المستوى القطري، تقوم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج بمواءمة إطار النتائج في الصندوق مع إطار النتائج على المستوى القطري. ويسهم ذلك في تضافر جهود الجهات المانحة المتعدّدة والثنائية الأطراف في القطاع الزراعي وهو ما أثمر، على سبيل المثال، عن استخدام النهُج القطاعية الشاملة.

24- كما تطرق الصندوق، بالتعاون مع الجهات المانحة والبلدان الأعضاء في منتديات أخرى، إلى قضيتي التنسيق والمواءمة المتلازمتين. ومن خلال العمل مع أعضاء منتدى المانحين العالمي للتنمية الريفية (يشمل العديد من الجهات المانحة الثنائية الأطراف، والمفوضية الأوروبية، والبنك الولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ويشارك الصندوق في ترأسه) سلِّط الضوء على دور الزراعة في إطار المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي يعقد قريبا في أكرا.